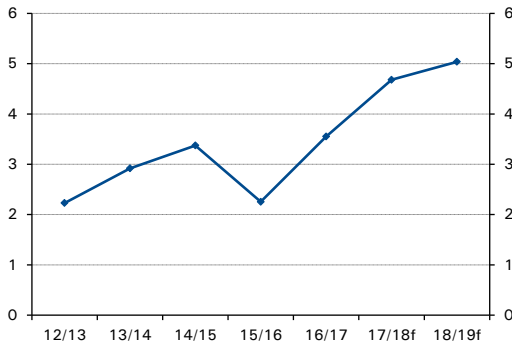


نمو الاقتصاد المصري يتحسن تماشياً مع انتعاش الثقة وارتفاع الصادرات بدعم من الإصلاحات الحكومية

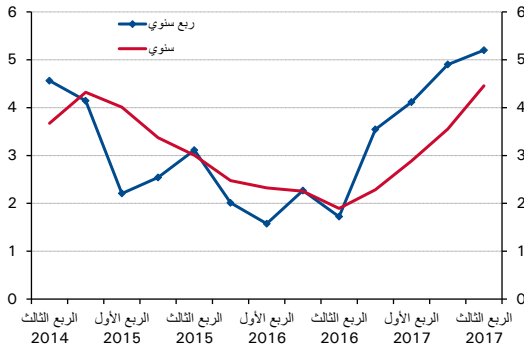
الآفاق والتوقعات

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو السنوي)



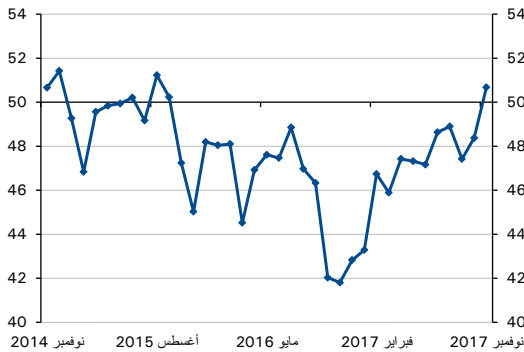
المصدر: وزارة التخطيط، إيكون تومسون رويترز وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي (النمو السنوي)



المصدر: وزارة التخطيط، إيكون تومسون رويترز

الرسم البياني ٣: مؤشر مديري المشتريات (مؤشر: معدل موسمي)



المصدر: ماركيت

- توقعات باستمرار تحسن النمو إلى ٤,٧٪ في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ وإلى ٥,٥٪ و ٥,٥٪ في السنتين الماليتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠١٩-٢٠٢٠.
- الإصلاحات تشهد تطورات ملحوظة، خاصة في التدفقات الخارجية وماتة النشاط والوضع المالي.
- توقعات باستمرار تقلص العجز المالي في السنوات المقبلة بعد تراجعها إلى ما دون ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.
- التضخم المرتفع قد يتراجع تماشياً مع حفاظ البنك المركزي على ارتفاع سعر الفائدة الأساسية واستقرار الجنيه.

استمر النشاط الاقتصادي في استعادة قوته خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ نظراً لتعافيه بصورة ملحوظة في النصف الأول من العام ٢٠١٧. فقد استفاد الاقتصاد بشكل عام من تعويم الجنيه، مما أنعش التفاوض وساهم في جعل الاقتصاد أكثر تنافسية. وساهمت بعض الإصلاحات الهيكلية والمالية الأخرى في تحقيق المزيد من التطور، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد بفعل قوة نمو الصادرات وتعافي السياحة وزيادة الاستثمار. وشهدت الاحتياطات أيضاً تحسناً ملحوظاً، إذ عادت لمستويات لم تحققها منذ اندلاع الأزمة السياسية في العام ٢٠١١.

توقعات بتسارع النمو إلى ٥,٥٪ بحلول السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠

استمر الاقتصاد في تسجيل نمو قوي خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ تماشياً مع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٢٪ على أساس سنوي مقارنة بمتوسط نموه في ٢٠١٦ البالغ ٢,٣٪ فقط. وقد كان القطاع الخاص محركاً أساسياً للنمو، حيث اتسع نشاطه بواقع ٥٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠١٧ وذلك وفق آخر البيانات المتوفرة، بينما سجل القطاع الحكومي نمواً بواقع ٢,٤٪ فقط على أساس سنوي.

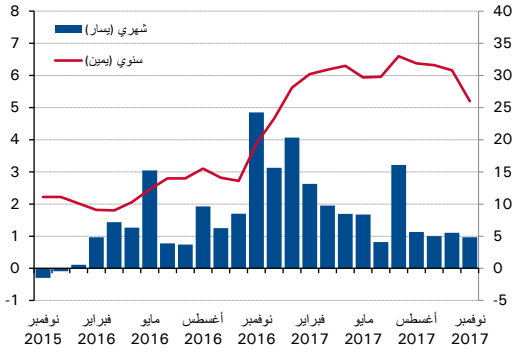
واستمر مؤشر مديري المشتريات بالتحسن في الربع الرابع من العام ٢٠١٧، مما يشير إلى استمرار تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي. فقد ارتفع المؤشر إلى ٥٠,٧ نقطة في نوفمبر مسجلاً أفضل مستوياته منذ أكثر من عامين. وبالأخص فقد جاء نمو الصادرات قوياً في المؤشر، حيث ارتفع مؤشر طلبات التصدير الجديدة إلى ٥٥,٥ نقطة. وتشير بيانات التجارة الأخيرة أيضاً إلى ارتفاع الصادرات (بالدولار الأميركي) بواقع ١٤ نقطة على أساس سنوي في الربع الثالث من ٢٠١٧. إذ يبدو أن تراجع قيمة الجنيه بعد تعويمه في العام الماضي قد زاد من

جدول ١: المؤشرات الاقتصادية

السنة المالية	٢٠١٩*				١٩/١٨*				١٨/١٧				١٧/١٦			
	٢٠١٩*	١٩/١٨*	١٨/١٧	١٧/١٦	٢٠١٩*	١٩/١٨*	١٨/١٧	١٧/١٦	٢٠١٩*	١٩/١٨*	١٨/١٧	١٧/١٦	٢٠١٩*	١٩/١٨*	١٨/١٧	١٧/١٦
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	٥,٧٧١	٥,٠٢٨	٤,٣٦٦	٣,٤٨١	٥,٧٧١	٥,٠٢٨	٤,٣٦٦	٣,٤٨١	٥,٧٧١	٥,٠٢٨	٤,٣٦٦	٣,٤٨١	٥,٧٧١	٥,٠٢٨	٤,٣٦٦	٣,٤٨١
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	٢٩٩	٢٦٧	٢٣٧	٢٥١	٢٩٩	٢٦٧	٢٣٧	٢٥١	٢٩٩	٢٦٧	٢٣٧	٢٥١	٢٩٩	٢٦٧	٢٣٧	٢٥١
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٥,٥	٥,٠	٤,٧	٣,٦	٥,٥	٥,٠	٤,٧	٣,٦	٥,٥	٥,٠	٤,٧	٣,٦	٥,٥	٥,٠	٤,٧	٣,٦
التضخم (المتوسط السنوي)	٩,٠	١٠,٠	١٤,٠	٣٠,٠	٩,٠	١٠,٠	١٤,٠	٣٠,٠	٩,٠	١٠,٠	١٤,٠	٣٠,٠	٩,٠	١٠,٠	١٤,٠	٣٠,٠
فائض الميزانية	٦,٥-	٧,٥-	٨,٥-	١٠,٩-	٦,٥-	٧,٥-	٨,٥-	١٠,٩-	٦,٥-	٧,٥-	٨,٥-	١٠,٩-	٦,٥-	٧,٥-	٨,٥-	١٠,٩-

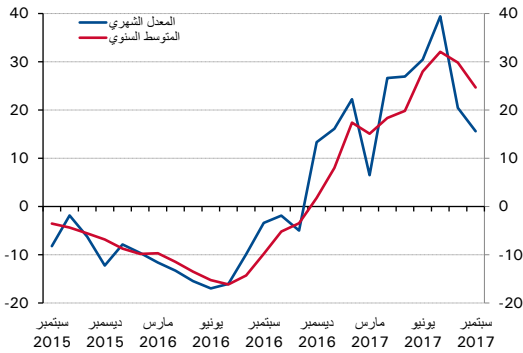
المصدر: البنك المركزي المصري ووزارة المالية ووزارة التخطيط وتقديرات بنك الكويت الوطني *تقديرات وتوقعات

الرسم البياني ٤: تضخم أسعار المستهلك (النمو السنوي)



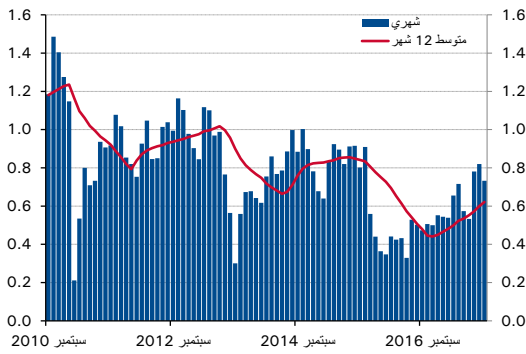
المصدر: البنك المركزي المصري، إيكون تومسون رويترز

الرسم البياني ٥: مؤشر الإنتاج (النمو السنوي)



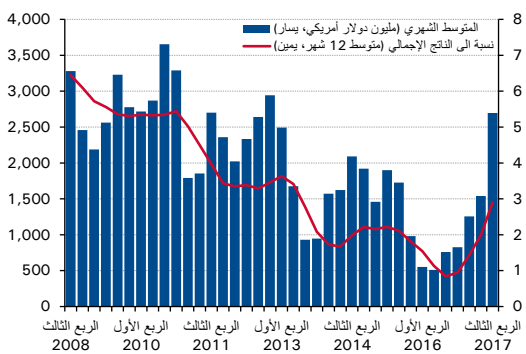
المصدر: وزارة التخطيط، إيكون تومسون رويترز

الرسم البياني ٦: السياحة (عدد السياح، مليون)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إيكون تومسون رويترز

الرسم البياني ٧: إيرادات السياحة



المصدر: البنك المركزي المصري، إيكون تومسون رويترز وتقديرات بنك الوطني

تنافسية الصادرات.

وقد ساهم تعافي قطاع السياحة في دعم النمو وتحسنه. فقد قفز عدد السياح في مصر بواقع ٥٥٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من ٢٠١٧، وارتفع مكون السياحة في مؤشر الإنتاج بواقع ١٥٪ على أساس سنوي في الربع الثاني. وعلى الرغم من التحسن إلا أنه لا تزال هنالك مساحة كبيرة لتسجيل مزيد من التحسن، مع بقاء السياحة دون مستويات ما قبل العام ٢٠١١. واستمرت الضغوط الكبيرة على السياحة نتيجة تصاعد النزاعات السياسية وارتفاع المخاطر السياسية من الهجمات الإرهابية. حيث لا يزال عدد السياح في مصر خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧ أقل من مستواه في الربع الثالث من العام ٢٠١٠ بواقع ٣٦٪.

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد المصري المزيد من التحسن خلال السنوات المقبلة. إذ على الرغم من التوقعات التي تشير إلى أن وتيرة النمو ستهدأ قليلاً في الأرباع القادمة بفعل تأثيرات قاعدية، إلا أنه لا يزال من المتوقع أن يتحسن متوسط النمو في السنة المالية الحالية ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ٤,٧٪ مقارنة بالسنة الماضية عند ٣,٦٪. ومن المتوقع أن يتسارع النمو بعد ذلك إلى ٥,٥٪ في السنتين الماليتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠١٩-٢٠٢٠ على التوالي. وسيواصل الاقتصاد مواجهة بعض التحديات الناتجة عن السياسات المالية والنقدية المتشددة خلال السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة، وقد يواجه ذلك قوة النشاط الاستثماري ونمو في الصادرات وتعافي في قطاع السياحة.

العجز المالي يتقلص على إثر تطبيق الإصلاحات

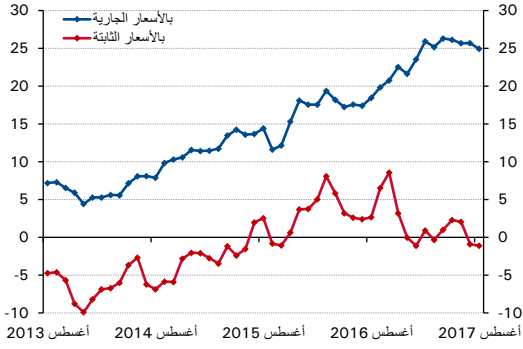
تبنّت الحكومة برنامجاً إصلاحياً تهدف من خلاله لخفض العجز الضخم في الميزانية. فقد تم استحداث ضريبة القيمة المضافة في العام الماضي بدلاً من ضرائب المبيعات والتي من شأنها رفع الإيرادات الضريبية بنحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقامت الحكومة أيضاً بخفض الدعم، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود وتعريفات الماء والكهرباء. كما شملت هذه الجهود الإصلاحية أيضاً التحكم بنمو الرواتب.

وقد بدأت تأثيرات هذه الإصلاحات بالظهور، إلا أن بعض الأهداف المالية لم يتم تحقيقها نظراً لارتفاع أسعار النفط بشكل كبير. وقد تراجع العجز المالي في الميزانية إلى ١٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٦ من ١٢,١٪ في السنة المالية السابقة. وتشير البيانات حتى شهر مايو من العام ٢٠١٧ إلى تراجع العجز إلى ١٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الإحدى عشرة أشهر الأولى من السنة المالية. وقد تقلص العجز الأولي، والذي يستثني مدفوعات الفائدة، من ٣,٧٪ في العام الماضي ليصل إلى ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية السنة المالية حتى شهر مايو الماضي.

وقد جاء التحسن في العجز الأولي نتيجة زيادة التحكم بنمو الرواتب وتحسن نمو الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي. فقد ارتفع نمو الرواتب بواقع ٣٪ فقط (على أساس إسمي) مقارنة بمتوسط النمو السنوي للخمس سنوات الماضية البالغ ١٨٪. وقد أدى ذلك إلى تراجع إجمالي الإنفاق إلى ٢٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى الآن في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٦ مسجلاً أقل مستوياته منذ ست سنوات. وارتفع نمو الإيرادات الضريبية في الوقت نفسه بواقع ٣٣٪ على أساس سنوي، مما ساهم في انتعاش إجمالي الإيرادات إلى ١٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

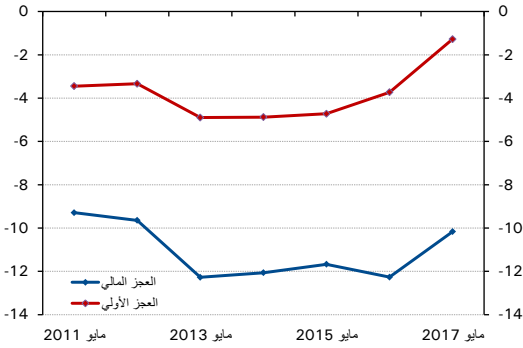
ونتوقع أن يستمر التحسن خلال السنتين الماليتين المقبلتين تماشياً مع تحكم السلطات بمستوى الإنفاق وتحسن الإيرادات. ومن المفترض أن يتقلص العجز إلى ٨,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ بأكملها ليسجل بعد ذلك المزيد من التحسن ليصل إلى ٧,٥٪ و ٦,٥٪ في السنتين الماليتين المقبلتين. وقد تأتي الزيادات من استمرار تطبيق الإصلاحات التي تهدف لخفض الدعم، كما سيكون

الرسم البياني ٨: انتماء القطاع الخاص بالعملية المحلية
(% النمو السنوي)



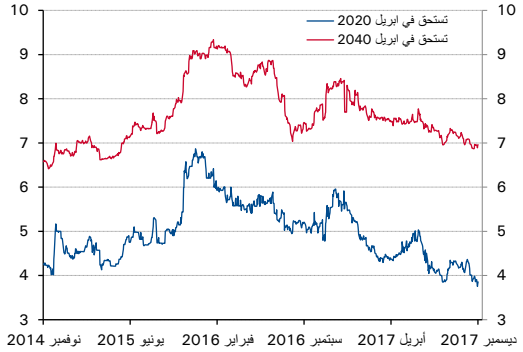
المصدر: البنك المصري المركزي وإيكون تومسون رويترز وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٩: ميزان المالية العامة
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



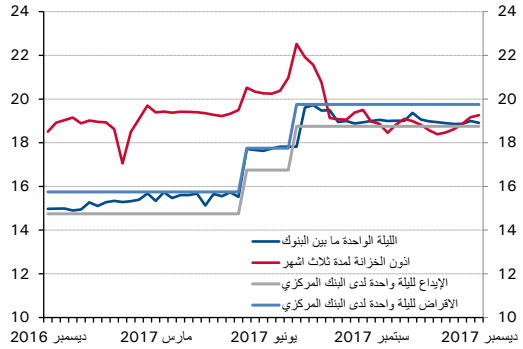
المصدر: وزارة المالية، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١٠: العوائد على السندات المصرية بالدولار
(%)



المصدر: إيكون تومسون رويترز

الرسم البياني ١١: أسعار الفائدة
(% أسبوعياً)



المصدر: البنك المصري المركزي، إيكون تومسون رويترز

لارتفاع الإيرادات دوراً مهماً أيضاً، وذلك مع تحسن جمع الإيرادات بالإضافة إلى ظهور تأثير رفع الحكومة لمعدل ضريبة القيمة المضافة من ١٣٪ إلى ١٤٪ خلال السنة المالية الحالية.

الإصلاحات الهيكلية تمضي قدماً في العام ٢٠١٧

وتشمل الإصلاحات بعض التغييرات الهيكلية التي من شأنها دعم الاستثمار والنمو وخلق الوظائف. ومن ضمن هذه الإصلاحات تحسين بيئة الأعمال وسنّ قوانين تهدف إلى تنظيم الاستثمار وتعديل قوانين التسجيل الصناعي والإفلاس. وقد بدأت الحكومة بتطبيق بعض هذه الإصلاحات، كما قامت مؤخراً بالموافقة على ضوابط جديدة من شأنها تعديل بيئة الاستثمار. إذ يوفر هذا القانون الجديد ضمانات شاملة ومحفزات للمستثمرين الأجانب، كما يعمل على تسهيل عملية الاستثمار. كما تم الانتهاء أيضاً من قانون الرخص الصناعية، والذي يهدف إلى تبسيط العملية وتوفير الوقت.

التضخم قد يتراجع على إثر سياسة البنك المركزي الرصينة

أدى كل من تعويم العملة في العام الماضي وخفض الدعم وفرض ضريبة القيمة المضافة إلى ارتفاع التضخم خلال العام الماضي. وقد ساهم رفع الفائدة الأساسية من قبل البنك المركزي في دعم استقرار التضخم رغم أنه لا يزال مرتفعاً. فقد استقر التضخم في أكتوبر عند ٣١٪ على أساس سنوي إلا أن نمو الأسعار الشهري في وتيرة متراجعة، إذ من المتوقع أن ينهي العام ٢٠١٧ عند ما يقارب ٢٣٪ ويتراجع لاحقاً بشكل أكبر إلى ١٠٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٨ ومن ثم إلى ٨٪ بحلول نهاية ٢٠١٩.

وقد ظلت أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي مرتفعة وذلك للتصدي لارتفاع التضخم. فقد تم رفع الفائدة ثلاث مرات منذ تعويم الجنيه بواقع ٧٠٠ نقطة أساس على مدى الإثنا عشرة أشهر الماضية. فقد استقر سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة والفائدة على القروض عند مستوى ١٨,٧٥٪ و ١٩,٧٥٪ على التوالي. وترى التوقعات أن البنك المركزي سيبداً بخفض الأسعار خلال الأشهر المقبلة فور التأكد بأن مستوى التضخم قد استقر.

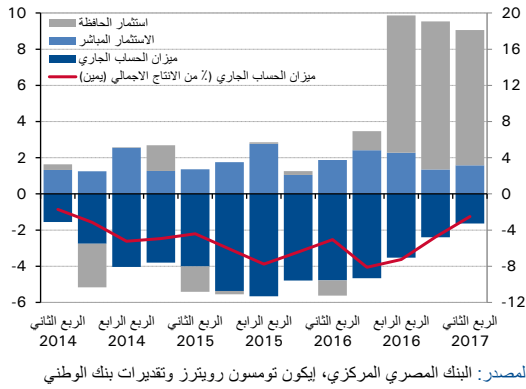
الحساب الجاري يتحسن في الربع الأول من ٢٠١٧ بعد اتساع العجز في ٢٠١٦

تراجع عجز الحساب الجاري ليصل إلى أدنى مستوياته منذ ما يقارب الثلاث سنوات وذلك في الربع الثاني من العام ٢٠١٧ ليبلغ ٢,٤ مليار دولار أو ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استفاد الحساب الجاري من قوة نمو الصادرات التي بلغت ٧,٤٪ على أساس سنوي في الربع الثاني، كما شهدت السياحة في هذا الربع نمواً قوياً بالإضافة لنمو كل من الإيرادات وتحويلات العمالة من الخارج.

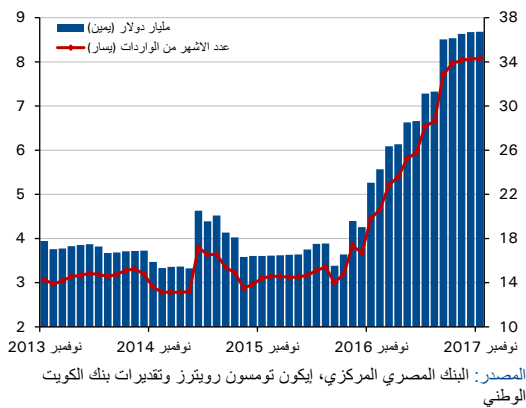
وقد واصلت إيرادات السياحة والتحويلات من الخارج تحسنها في الربع الثاني بدعم من تعويم العملة وتحسن الأوضاع الأمنية. فقد ارتفعت إيرادات السياحة إلى ثلاثة أضعاف مستواها لتبلغ ١,٥ مليار دولار في الربع الثاني مقارنة بعام مضى، مسجلة نمواً بلغ ١٧٪ خلال كامل السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالرغم من التحسن إلا أن الإيرادات لا تزال دون مستويات ما قبل "الربيع العربي". وارتفعت تحويلات العمالة من الخارج بواقع ١٠٪ على أساس سنوي في الربع الثاني لتصل إلى ٤,٨ مليار دولار.

وفي الوقت نفسه، قفزت التدفقات إلى المحافظ الاستثمارية بعد تعويم الجنيه، مما ساهم في استمرار دعم الأوضاع الخارجية. وارتفع صافي التدفقات إلى المحافظ الاستثمارية إلى ٨,١ مليار دولار خلال الربع الثاني والذي يعد أضخم ارتفاع تم تسجيله. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة بلوغ صافي التدفقات إلى الداخل ٧,٦ مليار دولار في الربع الأول من ٢٠١٧.

الرسم البياني ١٢: ميزان المدفوعات

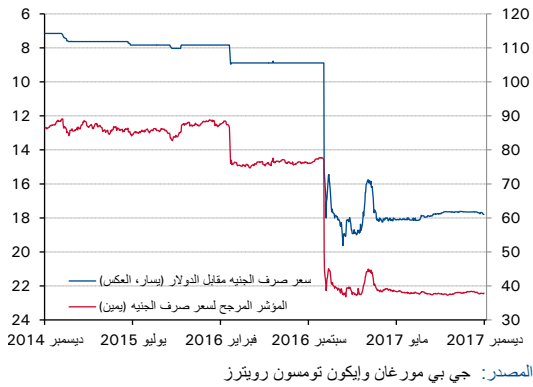


الرسم البياني ١٣: الاحتياطيات الرسمية



الرسم البياني ١٤: سعر الصرف

(على اليسار: الجنيه المصري/الدولار الأميركي، على اليمين: مؤشر)



الرسم البياني ١٥: سوق الأسهم

(مؤشر EGX30 - ألف)



الاحتياطيات الأجنبية تحافظ على تحسن مستوياتها

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت احتياطيات البنك المركزي مستويات ما قبل "الربيع العربي" لأول مرة خلال شهر يوليو. واستقرت الاحتياطيات منذ ذلك الحين عند ٣٦,٧ مليار دولاراً أو ما يقدر بقيمة ٨,١ أشهر من الواردات بحلول نهاية نوفمبر ٢٠١٧.

وقد ساهم تعافي الاحتياطيات الأجنبية خلال العام الماضي في قيام البنك المركزي برفع القيود المفروضة على العملة الأجنبية بعد العام ٢٠١١. فقد قام البنك المركزي مؤخراً بإلغاء بعض التصييق على الودائع والسحب من قبل الموردين. كما قام بفرض رسوم دخول بنسبة ١٪ على آلية استرداد الأوراق المالية من قبل المستثمرين للتقليل من استخدامها وربما تلميحا بإلغائها مستقبلاً.

وقد كان للإلتزامات العديدة، بما فيها مع صندوق النقد الدولي، دوراً مهماً في دعم الاحتياطيات. إلا أن الاستثمار الخاص كان المحرك الأهم بالإضافة إلى التدفقات الخاصة الأخرى. وقد ساهم ارتفاع الفائدة في زيادة الإقبال على السندات المحلية، بينما جذبت الأسهم المستثمرين للاستفادة من وتيرة التعافي.

وعلى الرغم من تحسن التوقعات وثقة المستثمر، إلا أن تصنيف الوكالات الائتمانية لا يعكس هذا التحسن. فقد أكدت وكالة "موديز" على تصنيف مصر السيادي عند "B3" مع نظرة مستقبلية مستقرة في أغسطس. وقد أشارت الوكالة إلى استمرار ضعف الأوضاع المالية والحاجة الملحة للتمويل مع الحاجة أيضاً للإلتزام بخطة الإصلاحات. ولا يزال تصنيف مصر من قبل الوكالات الرئيسية الثلاث دون تصنيف العام ٢٠١٠ بواقع ٤ إلى ٥ نقاط. إذ من الممكن أن يكون للوكالات نظرة أفضل في العام ٢٠١٨ مع تسارع وتيرة الإصلاحات.

الأسهم تواصل تحسنها

بعد أن شهد سوق الأوراق المالية انتعاشاً على إثر قرار تعويم العملة، حافظت الأسواق على قوة أدائها في العام ٢٠١٧. فقد ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة ١٧٪ منذ بداية السنة المالية حتى ٥ ديسمبر. ولكن على الرغم من ارتفاع المؤشر بواقع ٧٢٪ بعد التعويم، إلا أن الزيادات لم تكن كافية لتقابل التراجع في الجنيه. وقد تراجع المؤشر مقوماً بالدولار الأميركي بواقع ١٥٪ حتى الآن منذ نهاية أكتوبر من العام ٢٠١٦.

Kuwait

National Bank of Kuwait SAK
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

Bahrain

National Bank of Kuwait SAK
Bahrain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait
Bahrain Branch (H.O)
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAK
Head Office - Dubai
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait,
Abu Dhabi - Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAK
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAK
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 178
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait-Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300

United States of America

National Bank of Kuwait SAK
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAK
Singapore Branch
9 Raffles Place #24-01/02
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAK
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
133 Yin Cheng Bei Road, Lujiazui
Shanghai 200120
China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

Kuwait

Watani Investment Company KSC (c)
38th Floor, Arraya II Building
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904

United Arab Emirates

NBK Capital Limited
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353